ودائما ..
عمار يا مصر

مبارك والحل الشامل للإسكان

في بداية ولايته الأولى حدد الرئيس حسني مبارك المشاكل التي تواجه المجتمع المصري في سبع مشاكل أساسية كانت مشكلة المسكن وضرورة توفيره واحدة من هذه المشاكل السبع. وطالب المهتمين المشاركة بالرأي.. واستجاب الكثيرون من المهتمين والمتخصصين وأذكر أن وزير الإسكان الأسبق (حسب الله الكفراوى) نظم مؤتمراً ضم كل التخصصات الاجتماعية والمالية والفنية والتشريعية والسياسية وانتظمت لجانه النوعية في اجتماعات لعدة شهور وانتهت إلى توصيات محددة رفعت إلى السيد الوزير لتكون أساساً لسياسة الإسكان بعد إقرارها من القيادة السياسية.

- كان ذلك عام 1983 في نفس العام الذي صدرت فيه توصيات المؤتمر القومي للسكان والذي عقد تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية.. وكان أهم توجهات ندوة الإسكان العودة للنظر لمشكلة الإسكان باعتبارها مشكلة اجتماعية اقتصادية يتم تشكيلها فراغيا في شكل مخططات وتصميمات ويتم التعامل معها في إطار تشريعات ومن خلال منظمات مركزية ومحلية وأهلية ترعاها الدولة. وتوفر لها الدعم المالي المباشر أو غير المباشر بوضع الأطر التشريعية المالية.
- وشكل الوزير – في ذلك الوقت – لجنة استشارية عليا للإسكان ظلت تعمل معه ومع الوزراء التاليين له وناقشت بعض التعديلات في قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر أقرتها قبل تحويلها لمشروعات قوانين كذلك اقترحت مشروعاً لتعديل قانون الإسكان التعاوني في يناير 1987.
- كذلك شكل الوزير الإسكان السابق (صلاح حسب الله) لجنة لوضع استراتيجية للإسكان في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تمت في مصر وتحول الدولة من الأداء المباشر إلي تمكين القطاع الخاص من الأداء. وقدمت هذه اللجنة تقريرها لسيادته.

أقصد من هذا السرد أن الحكومات المتتالية منذ ولاية الرئيس الأولى شغلتها مشكلة الإسكان.. وقد تكون أصابت في بعض النواحي.. ولم تصل إلى النتيجة المرجوة في نواح أخرى.. ولكنها كانت تحاول دائماً. ولأن قضية الإسكان كما ذكرت من قبل – وكما أقرت بذلك أول ندوة لمناقشة المشكلة عام 1983 – مشكلة متشعبة – كان يلزم أن تتكامل فيها أدوار.

- وها هو السيد الرئيس – ونحن قادمون بإذن الله على ولاية جديدة – وبعد أن ظهرت معالم الشكل الاقتصادي المصري – كما ظهرت أيضاً بوادر تحديد الأدوار يقول للشباب في لقائه الأخير : (إنني أعلم حجم المعاناة التي يكابدها أعداد كبيرة من الشباب بحثًا عن مسكن مناسب بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة ويبذلها القطاع الخاص والمدني من أجل توفير آلاف المساكن التي يتم توزيعها على الشباب في نطاق شروط صارمة تضمن وصول الشقق إلى مستحقيها – لكنني أشعر أن المرحلة القادمة تتطلب رؤية أكثر عمقاً وشمولاً تمكن كل شباب مصر من الحصول على مسكن مناسب، وذلك بإدخال المؤسسات المالية القائمة والأدوات المالية المستحدثة طرفاً فاعلاً في تمويل بناء مساكن الشباب يتم تمليكها على أقساط طويلة الأجل وبفائدة معقولة في إطار قانوني جديد

يحفظ لهذه المؤسسات أموالها ويمكنها من مضاعفة نشاطها في هذا المجال مع انتظام الشباب في سداد الأقساط الميسرة طويلة الأجل) هكذا يحدد السيد الرئيس مستقبليات الأداء في حل مشكلة الإسكان ويدخل الناحية الاقتصادية والمالية السليمة لتكون الأساس الأكبر في حل المشكلة. في إطار قانوني سليم وبما قد يتطلب تعديلات تشريعية.. أو تشكيل كيانات اقتصادية جديدة تدخل في هذا المجال تمول المشترين بنظام الائتمان العقاري MORTGAGE. ودائمَاً عمار **يا مصر.**